

# نظرية المؤامرة بريئة من صورة مصر السلبية في الإعلام الغربي

## تأثير شركات العلاقات العامة محدود مع مقاطعة المسؤولين لمراسلي الإعلام الأجنبي

تواجه المؤسسات المصرية المسؤولة عن الإعلام الخارجي أزمة مهنية تسببت في ضعف الخطاب الإعلامي الناضج الموجه إلى الخارج. ويؤكد خبراء الإعلام أن هذه المؤسسات تقوم فقط بالرد عما تجري إثارته في الإعلام الغربي بلا جدوى، في مقابل تراجع دورها لإتاحة المصادر الحكومية للمراسلين الذين يعملون داخل مصر.

أحمد جمال  
صحافي مصري



القاهرة - حث مسؤولون حكوميون في مصر، الإعلام الغربي مسؤولاً عن تجاهل إنجازات الحكومة في مجالات مختلفة واتهموها بالتركيز فقط على السلبيات، تزامناً مع تصاعد الحملات الإعلامية ضد أوضاع حقوق الإنسان في مصر، في حين أن إدارة الإعلام الخارجي تعاني من عدة مشاكل تجعل دوره محدوداً لتحسين صورة البلاد على المستوى الدولي.

وتجاهلت الجهات الحكومية الأسباب الحقيقية التي أدت أحياناً إلى عدم نقل صورة دقيقة، في ظل اعتمادها على خطط وتصورات إعلامية لا تواكب التطورات الحديثة. وقال رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ضياء رشوان، خلال استعدائه من لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، مساء الاثنين، إن "إجمالي ما يتم إنجازه في مصر يتم تجاهله خارجياً، والإعلام الأجنبي يعتمد في انتقاداته على مصادر مفردة، حيث يسهل للشائكين أو الزاعمين دون وجود رد مصري".

وقال رئيس جمعية المشاهدين المصريين حسن علي، إن الاستمرار في ترديد الحديث عن المؤامرة لم يعد مقبولاً أو منطقياً في الوقت الحالي، لأن هناك أزمات واضحة يعاني منها الإعلام المصري، الذي يخفق في نقل الحقائق ويعبر عن حجم الإنجازات، وبالتالي فالإعلام الغربي مضطر إلى الاستماع لوجهة نظر واحدة، مع انكفاء المسؤولين ورفضهم التجاوب للحوار مع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.

وأضاف "العرب"، أن "قوة الإعلام المصري ضماناً أكثر فاعلية للتواصل مع الإعلام الغربي، وانعدام ثقة المراسلين الأجانب في ما يقدمه الإعلام من محتويات يجعله ينصرف عن متابعتة، ما يتطلب اعترافاً إعلامياً بالمشكلات التي تواجهها الدولة قبل إلقاء اللوم على

الأجانب إلى السجون المصرية، لكنه أمر لا يكفي لنقل صورة متوازنة عن الأوضاع الحقوقية، فتمتد وقائع تحدث عنها منظمات أجنبية لا تلقى رداً مناسباً عليها، تدحضها بأدلة عملية.

ويقول مراقبون، هناك أزمة ظاهرة نتيجة عدم قدرة الجهات الرسمية الرد على ما تنتشره وسائل إعلام عربية وغربية عن وقائع سياسية واجتماعية محددة، وغالباً ما يأتي الرد عبر وسائل إعلام محلية دون امتلاك أدوات تأثير قوية على ما ينشره، ويبقى تأثير شركات العلاقات العامة التي توسعت القاهرة في التعاقد معها محدوداً.

وتواجه هيئة الاستعلامات، وهي جهة إعلامية رائدة، انتقادات من خبراء الإعلام لأنها تميل إلى رد الفعل على ما تجري إثارته في الإعلام الغربي، ولم تقم بدور كبير نحو إتاحة المصادر الحكومية للمراسلين الذين يعملون داخل مصر.

ويبرهن ارتكان جهات مصرية على نظرية المؤامرة على عدم صياغة خطاب إعلامي ناضج موجه إلى الخارج، ووجود إصرار على العمل بالطريقة التقليدية التي لا تقوى على مجابهة التحديات التي تواجه الحكومة المصرية من وسائل إعلام معادية.

وقال رئيس جمعية المشاهدين المصريين حسن علي، إن الاستمرار في ترديد الحديث عن المؤامرة لم يعد مقبولاً أو منطقياً في الوقت الحالي، لأن هناك أزمات واضحة يعاني منها الإعلام المصري، الذي يخفق في نقل الحقائق ويعبر عن حجم الإنجازات، وبالتالي فالإعلام الغربي مضطر إلى الاستماع لوجهة نظر واحدة، مع انكفاء المسؤولين ورفضهم التجاوب للحوار مع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.

وأضاف "العرب"، أن "قوة الإعلام المصري ضماناً أكثر فاعلية للتواصل مع الإعلام الغربي، وانعدام ثقة المراسلين الأجانب في ما يقدمه الإعلام من محتويات يجعله ينصرف عن متابعتة، ما يتطلب اعترافاً إعلامياً بالمشكلات التي تواجهها الدولة قبل إلقاء اللوم على



صورة من وجهة نظر واحدة

الواقع، ما يشي بأن هناك جهات أخرى تحثم على عدم الحديث أو قد يكون الأمر مرتبطاً برغبة المسؤول ذاته في عدم الحديث. واعترف رشوان خلال الجلسة البرلمانية بأهمية الرد المصري الفوري، قائلاً "في معظم الأحيان عدم تحركنا السريع تجاه أي مزاعم يجعل من تلك المزاعم حقائق".

واستشهد بإحدى الوقائع التي رصدتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" بعد أن زعمت وجود حالات تعذيب في السجون، في ذلك الحين تواصلت الهيئة مع المنظمة وأعلن النائب العام عن فتح تحقيق وطلبنا المنظمة بتقديم الأدلة التي لديها، وكانت النتيجة عدم تقديم أدلة وجرى علق التحقيق.

وذكر الخبير الإعلامي محمد سيد ورداني لـ "العرب"، أن الجهات الإعلامية المصرية عليها التعامل بجديّة مع الإعلام الغربي في نشر الوقائع والأحداث التي تمر بها مصر، ولأنّ يكون من المقبول عدم انتهاز سياسية إعلامية متطورة تستهدف توجيه ما يجري نشره في وسائل الإعلام الأجنبية، في حين أن الرد المصري يأتي متأخراً أو ضعيفاً ولا يُسلط الضوء على الحقائق الغائبة عن الرأي العام الدولي. ولفرد ورداني، وهو مؤلف دراسة "مصر في عيون الإعلام الغربي"، إلى أن الأبحاث التي أجراها خلال إعدادها

الدراسة أظهرت أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام الأجنبية تركّز على جانب واحد وتترك جوانب أخرى قد تكون ذات أهمية في توصيل الصورة كاملة، وفي عدد كبير من التقارير يكون الرد الرسمي حاضراً لكنه لا يدحض الفكرة الأساسية التي قام عليها المحتوى المنشور، وبالتالي قام عليها الصورة الذهنية للولادة المصرية التي تتراكم في أذهان المتلقين لتلك الوسائل تكون سلبية.

وأكد أن غياب الإعلام المصري عن الساحة الدولية تسبب في حالة فراغ استغللتها قنوات معادية للدولة، واستطاعت أن تكون لديها تأثيرات مهمة في الرأي العام العالمي، خاصة أن الرد المصري في الكثير من الأحيان لا يقنع الجمهور الذي ترسّخت في ذهنه صورة بعينها من الصعب أن يحوّلها مجرد رد أو تقرير.

وتصطدم شركات العلاقات العامة الغربية التي توسعت الحكومة المصرية في التعاقد معها، بمشكلات عدة، فما تقوم بنشره من مقالات في صحف ومجلات عالية روتيني. ويصعب تحسين الصورة الذهنية للدولة عبر طرق تبدو مصنعة، ومهما بلغت قوة هذه الوسائل فإنها تقف عاجزة عن تقديم صورة مغايرة للواقع في غياب القدرة على إتاحة المعلومات لجميع وسائل الإعلام بشفاافية والاعتراف بأن هناك مشكلات.

وإلى جانب ذلك، فإن وسائل الإعلام الأجنبية، لا يمتلكون المهارات الإعلامية المطلوبة. وحدث انكماش في مكاتب هيئة الاستعلامات الخارجية، وانخفض العدد من حوالي 140 مكتباً إلى 9 فقط، ما أثر في قدرتها على التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية.

ويشير خبراء إلى أن ضياء رشوان نفسه بحكم خبراته الطويلة يستطيع القيام بدور الماسيتر، ويعد وسائل الإعلام بالمعلومات لخدمة صورة الدولة في الخارج، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة تتناسب مع التحديات الراهنة. وحث رشوان المسؤولين مراراً على ضرورة التجاوب مع وسائل الإعلام الأجنبية، إلا أن ذلك لم يحدث على أرض

واقعة. وأضافت أنه تعدد على حق المواطن الأصلي في تلقي وتداول الأخبار والآراء. وانتقدت "الصمت المطبق" لوزارة الثقافة والإعلام التي يقع تحت إدارتها الإعلام الخارجي. وإثر الضجة الواسعة التي أثارت حول القرار، خرجت القوات المسلحة السودانية ببيان الأربعاء، نفت فيه تقييد ومنع الاستخبارات العسكرية لحرية الصحفيين والإعلاميين إلى ولايات دارفور (غرب السودان).

وقالت القوات المسلحة إنها لم تمنع السفر إلى أي جهة في السودان، كما لم ترد إليها شكوى أو إلى غيرها. وأضافت أن "القوات المسلحة والاستخبارات العسكرية أبوابها مشرعة ومتاحة لتسهيل وصول وحماية جميع وسائل الإعلام دون قيد أو شرط، لكل بقاع السودان".

وإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام الأجنبية، لا يمتلكون المهارات الإعلامية المطلوبة. وحدث انكماش في مكاتب هيئة الاستعلامات الخارجية، وانخفض العدد من حوالي 140 مكتباً إلى 9 فقط، ما أثر في قدرتها على التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية.

ويشير خبراء إلى أن ضياء رشوان نفسه بحكم خبراته الطويلة يستطيع القيام بدور الماسيتر، ويعد وسائل الإعلام بالمعلومات لخدمة صورة الدولة في الخارج، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة تتناسب مع التحديات الراهنة. وحث رشوان المسؤولين مراراً على ضرورة التجاوب مع وسائل الإعلام الأجنبية، إلا أن ذلك لم يحدث على أرض واقعة. وأضافت أنه تعدد على حق المواطن الأصلي في تلقي وتداول الأخبار والآراء. وانتقدت "الصمت المطبق" لوزارة الثقافة والإعلام التي يقع تحت إدارتها الإعلام الخارجي. وإثر الضجة الواسعة التي أثارت حول القرار، خرجت القوات المسلحة السودانية ببيان الأربعاء، نفت فيه تقييد ومنع الاستخبارات العسكرية لحرية الصحفيين والإعلاميين إلى ولايات دارفور (غرب السودان).

معالجة الوضع الأمني في دارفور لا يتم بتقييد حرية الصحافة والإعلام، بل بإحلال سلام عادل ومستدام وشامل من خلال مخاطبة جذور الأزمة السودانية وبمشاركة المتأثرين من ولايات الحرب والإسادة في معسكرات النازحين في دارفور وبقية المناطق السودانية.

وزارة الثقافة والإعلام السودانية: لم يتم منع أي صحفي من السفر إلى دارفور بل توجيه يتعلق بالصحفيين الأجانب

واستنكرت شبكة الصحفيين السودانيين تقييد المؤسسة العسكرية لحرية الصحفيين. وقالت في بيان لها الثلاثاء، إن "الاستخبارات العسكرية منعت عدداً من الصحفيين والإعلاميين من السفر إلى دارفور بذريعة تدهور الأوضاع الأمنية". وقالت الشبكة إن هذه الخطوة "تكشف عمق أزمة الحكومة الانتقالية، والمخاطر التي تستهدف الحريات". واعتبرت تدخل إدارة الاستخبارات مخالفاً للوثيقة الدستورية وتطوراً خطيراً ضمن مخطط استهداف الحريات الصحافية وتضييق مساحاتها.

## تقاعد قائد التحول الرقمي لـ «واشنطن بوست»

واشنطن - أعلن رئيس تحرير صحيفة "واشنطن بوست" مارتن بارون تقاعده الثلاثاء من منصبه المهني الشهير خلالها بدوره في الكشف عن فضيحة الاعتداءات الجنسية داخل الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن، وحقق لصحيفة العاصمة الأميركية "نهضة" كبيرة في السنوات الأخيرة.

وحدد بارون نهاية فبراير موعداً لمغادرته فعلياً صحيفة "واشنطن بوست" التي حصلت في ظل إدارته على عشر جوائز "بوليتزر"، وهي أرقى جائزة في الصحافة الأميركية.

وتولى بارون (66 عاماً) رئاسة "واشنطن بوست" في 2013، بعد 11 عاماً كان فيها رئيس تحرير لصحيفة "يوسطن غلوب". وهو العام الذي اشترى فيه الملياردير جيف بيزوس الصحيفة منمها فترة ثمانين عاماً من هيمنة عائلة غراهام عليها.

واحتسّن مارتن التعامل مع استحواذ مؤسس "أمازون" على الصحيفة بعد بضعة أشهر فقط من توليه رئاسة تحريرها.

وبارون المولود في فلوريدا بدأ حياته المهنية في "ميامي هيرالد" عام 1976. وأولى أهمية خاصة للصحافة الاستقصائية واكتسب شهرة كبيرة بفضل فيلم "سبوتلايت" عن التحقيق الذي أجراه فريق من صحافيي "يوسطن غلوب" في شأن الاعتداءات الجنسية داخل الكنيسة الكاثوليكية في المنطقه. وأدى الممثل ليف شريبر في هذا الفيلم دور بارون مظهرًا كونه رئيس تحرير في ذلك حاس قوي واستقامة مثالية. ونقلت "واشنطن بوست" الثلاثاء عن مديرها فريد راين قوله إن الصحيفة شهدت "نهضة" في عهد براون، فبقائده وبدفع من جيف بيزوس، ركزت الصحيفة اليومية على الانتقال إلى العصر الرقمي وحقق تنوعاً كبيراً.

وارتفع عدد الصحافيين العاملين في "واشنطن بوست" من 580 إلى ألف خلال السنوات الثماني التي كان فيها مارتن بارون رئيساً للتحرير.



## تنديد صحافي باعتراف مصور تونسي بعد اعتداء الشرطة عليه

منذ أكثر من عشرة أيام للمطالبة بفرص العمل والتنمية. واعتقلت الشرطة أكثر من 1200 شخص خلال الاحتجاجات التي شهدت أعمال عنف واقتحاماً لتاجر وبنوك.

وطالبت وزارة الداخلية بفتح تحقيق فوري والرجوع إلى كاميرا المراقبة.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية إنه لا يمكنه التعليق على ملف بين أيدي القضاء الآن. وتشهد تونس احتجاجات



صور إسلام الحكري أزعجت الشرطة

تونس - اعتقلت الشرطة التونسية المصور الصحافي إسلام الحكري بعد أن صغفه شرطي أثناء قيامه بالتصوير خلال حظر التجول الليلي رغم إظهاره ترخيصاً بالعمل، وذلك مع تزايد الانتقادات الموجهة لتعامل الشرطة مع الاحتجاجات التي تشهدها البلاد. وكان الحكري المصور المستقل قد نشر صوراً للاحتجاج من بينها صورة تظهر شرطياً يسلط رذاذ الفلفل لتفريق محتجين في شارع الحبيب بورقيبة الرئيسي بالعاصمة.

وقالت نقابة الصحفيين التونسيين في بيان الأربعاء، إن الحكري تعرض لصفعة عند احتجاجه على الأسلوب السيء في معاملة الشرطة له أثناء مطالبته بإياه بإظهار الترخيص لكن الادعاء العام قرر حبسه في انتظار محاكمته دون أن يسمح له بإحضار محام. وقرر وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس، تمديد فترة الاحتجاز بالحكري الثلاثاء دون سماعه، بعد فتح محضر ضده من قبل مركز الأمن بالعاصمة بتهمة "هضم جانب موظف عمومي بالقول" و"خرق حظر التجول". ونددت نقابة الصحفيين بالعنف، وأشارت في بيانها إلى "الخرق الواضح لوكيل الجمهورية لنص الفصل 13 من مجلة الإجراءات الجزائية بتمديد مدة الاحتجاز بالحكري دون سماعه وتمكينه